الأمم المتحدة
S/2018/244



Distr.: General
20 March 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨

أولا – مقدمة

١ – يُقدِّم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مُدِّدت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧).

ثانيا – الوضع في منطقة العمليات وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك وسط أجواء من التقلب بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وبالرغم من حدوث عدد من انتهاكات الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، ويرد بيان تلك الانتهاكات أدناه. فقد تبادلت القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة النيران بالأسلحة الثقيلة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وواصلت الجماعات المسلحة المختلفة، ومنها التنظيمان الإرهابيان المدرجان في القائمة جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)[١] وجيش خالد بن الوليد[٢] الذي يدين بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تبادُلَ إطلاق النار في منطقة عمليات القوة. ووفقاً لما شدَّد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧)، لا يجوز أن يوجد في المنطقة الفاصلة أي نشاط عسكري من أي نوع كان.

(١) في تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت جبهة النصرة أنها غيرت اسمها إلى ”جبهة فتح الشام“ وقالت أنها قطعت علاقاتها بتنظيم القاعدة.

(٢) أعلن عن الاندماج بين لواء شهداء اليرموك وحركة المثنى في أول الأمر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، أفادت مصادر علنية أن المجموعتين كلتيهما تعملان تحت اسم جامع هو ”جيش خالد بن الوليد“. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أدرج مجلس الأمن هذه الجماعة على قائمته عملاً بالمرفق الثالث للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) باعتبارها تنتسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو القاعدة.



220318 220318 18-03793 (A)


٣ – وتقوم القوة، في إطار بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به تقيداً صارماً، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها. وجميع حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد لخط وقف إطلاق النار، هي انتهاكاتٌ جسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وواصلت قيادة القوة، في إطار اتصالاتها المنتظمة بالجانبين، دعوةَ الطرفين إلى التحلي بضبط النفس واتقاء أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع. وكان الأمر كذلك بصفة خاصة عند ردها على حوادث إطلاق النار العرضي والانتقامي.

٤ – وقد وقع حادث كان مدعاة للقلق بوجه خاص في ١٠ فبراير/شباط واستتبع تصاعد التوتر بين طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات. ففي ذلك اليوم، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه كان قد ”اعترض مركبة إيرانية مسيَّرة من دون طيار أُطلقت من سورية“ وقام بإجراءات دفاعية ضد تلك المركبة وضد أهداف سورية. كما أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن إحدى طائراته المقاتلة من طراز F-16 أُسقطت فتحطمت عند هبوطها على الأراضي الإسرائيلية، مما أسفر عن إصابة طيارين إسرائيليين. وأبلغ المندوب العربي السوري الرفيع المستوى القوة يوم ١٠ شباط/فبراير بأن طائرات إسرائيلية شنت غارات جوية على حمص وشرق دمشق. وفي اليوم ذاته، رصدت القوة ثلاثة صواريخ أُطلقت من منطقة تقع بالقرب من بلدة الحارّة على الجانب برافو، على بعد ١٠ كيلومترات من مركز المراقبة ٥٤ التابع للأمم المتحدة، ومرّت فوق مركزي المراقبة ٥٣ و ٥٤ ومن ثم عبرت خط وقف إطلاق النار. ولم يكن بوسع القوة تبيُّن موضع ارتطامها على وجه التحديد.

٥ – وكانت هناك عدة حوادث أخرى انتُهك فيها اتفاق فض الاشتباك بين القوات. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١ أربع قذائف انطلقت من الجانب ألفا (الجولان السوري المحتل) فوق المنطقة الفاصلة وعبرت منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وبعد ذلك بوقت قصير، لوحظت آثار انفجارين ضخمين على خط القمم بين تل الشعار وتل بزاق في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ونفى جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة أي معرفة له بالحادث. وفي ١ شباط/فبراير، شاهد أفراد الأمم المتحدة طائرتين نفاثتين مقاتلتين من الجانب ألفا تحلقان فوق خط وقف إطلاق النار ومركز المراقبة ٥٤، وتعبران المنطقة الفاصلة باتجاه منطقة الحد من الأسلحة. وبعد ذلك بوقت قصير، سُمعت أصوات انفجارات مدوّية على بعد نحو ١٤ كيلومتراً جنوب شرق مركز المراقبة ٥٤ في ناحية تسيل وتل الجموع في منطقة الحدود على الجانب برافو. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ صاروخين أُطلقا من الجانب ألفا ومرّا فوق مركز المراقبة وعبرا المنطقة الفاصلة. ولم تر القوة موضع ارتطام الصاروخين بالضبط.

٦ – وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١ ثلاثة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي وهم يقومون بدورية على طول خط وقف إطلاق النار، حيث نزلوا من سيارتهم وأطلقوا قنبلتين مضيئتين باتجاه المنطقة الفاصلة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٣ جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي يطلق ثلاث طلقات نارية من سلاحه الشخصي باتجاه المنطقة الفاصلة.

٧ – ولا تزال القوة تلاحظ كل يوم قيام أشخاص مجهولي الهوية باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. فعلى مقربة من مركز المراقبة ٥٤، لوحظ أن أفراداً من الجانب برافو

كانوا يدخلون بانتظام ومشـياً على الأقدام موقع جيش الدفاع الإسـرائيلي على الجانب ألفا ثم يغادرونه ويعبرون خط وقف إطلاق النار باتجاه المعلّقة على الجانب برافو. وكان جيش الدفاع الإسـرائيلي في وقت سابق قد أبلغ القوة بوجود مستشفى يقع بالقرب من موقعه يوفر المساعدة الإنسانية للمدنيين المحليين.

٨ - وعلى جبل الشـيخ، لاحظ أفراد القوة تفاعلا بين أفراد جيش الدفاع الإسـرائيلي وأفراد من الجانب برافو خلال النصـف الأول من الفترة المشـمولة بهذا التقرير. ولا يمكن للقوة أن تؤكد هذا التفاعل أو أن تتحقق من طبيعته، ويتعلق الأمر عادة بأفراد مجهولي الهوية من الجانب برافو يقودون بغالاً غير محمَّلة ويقتربون من بوابة السياج التقني الإسرائيلي ومن مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي ثم يعودون إلى الجانب برافو والبغال محمَّلة بمواد غير معروفة. وفي ٣٠ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لاحظت القوة أشخاصاً محمولين على نقالات وهم يسلَّمون إلى أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.

٩ - وقد انخفض خلال الفترة المشـمولة بالتقرير مسـتوى التحركات عبر الحدود مروراً بجبل الشـيخ من قبل الأشخاص المجهولي الهوية الذين يعبرون الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية.

١٠ - وفي خضـم النزاع السـوري المسـتمر، شـهد الجزء الشـمالي من المنطقة الفاصـلة ومنطقة الحد من الأسلحة، ولا سيما خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مستوى قتال متوسط إلى عالي الحدة بين القوات المسلحة السورية المدعومة بقوات موالية للحكومة والجماعات المسلحة في منطقة بيت جن التي تضم بلدات بيت جن ومزرعة بيت جن ومغر المير، بعد هجوم بدأت شنه القوات الموالية للحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ورصـدت القوة مسـتوى عالياً من النشـاط العسـكري وسمعته في المنطقة القريبة من بيت جن. وفي ٢٩ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، سمع أفراد القوة انفجارات شـديدة في المنطقة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شاهد أفراد القوة طائرة مروحية من طراز Mi-24 ومحرِّكاها تشتعل فيهما النيران، وكانت حينئذ تحلق على ارتفاع شاهق على بُعد ١٠ كيلومترات تقريباً جنوب شرق موقعهم. وفي وقـت لاحق، هوت المروحيـة من ارتفـاعهـا وانفجرت في الجو. وخلال شـهر كـانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة وقوع انفجارات شديدة مصدرها بيت جن والمنطقة المحيطة بها، حيث سمع ما يقرب من ٣٧٧ ١ انفجاراً شديداً في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر في معسكر نبع الفوار، الذي يقع على بعد ٨ كيلومترات من بيت جن.

١١ - وطوال الفترة المشـمولة بالتقرير، لاحظت القوة أيضـاً إطلاقاً كثيفاً للنيران من الأسـلحة الثقيلة والخفيفة حول بلدة حضـر والتلال المحيطة بها. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧، سـيطرت القوات المسـلحة السـورية على قرية مغر المير، حيث أفادت مصـادر علنية بأن إنهاء أعمال القتال تم التفاوض عليه بين حكومة الجمهورية العربية السـورية والجماعات المسـلحة في القرى المتبقية المحيطة ببيت جن. وانحسـر النشاط العسكري إلى حد كبير عقب استعادة القوات الموالية للحكومة سيطرتها على المنطقة. وظل مستوى القتال منذ ذلك الحين ضئيلا.

١٢ - واستمر القتال بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة السورية في الأجزاء الوسطى من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة بحدة متوسطة إلى منخفضة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، شوهد مدفعٌ من طراز M-46 في موقع لإطلاق النار في محيط مدينة القنيطرة، وكان يطلق النار أحياناً باتجاه الشـمال والشـرق. وفي ١١ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧، شـاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١ المدفع من طراز M-46 وهو يطلق ثماني قذائف. ولم يتسـن معرفة موضـع ارتطام قذائف المدفع على وجه التحديد.

وفي وقت لاحق، لوحظت نيران واردة في ما يُفترض أنه ردٌ على إطلاق النار من مدفع M-46. وسُمع دوي انفجارين كبيرين على بعد كيلومتر واحد شمال معسكر عين زيوان. ولم يكن بوسع القوة تبيُّن مصدر إطلاق النار الانتقامي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لوحظ انفجاران كبيران بالقرب من مدينة القنيطرة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، سمع أفراد القوة دوي إطلاق قذائف من مدفع M-46 بالقرب من مدينة القنيطرة وشاهدوا انفجارات وقعت في محيط بلدة الحميدية الجديدة. وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١ ثلاثة أفراد وهم يفتشون ما بدا أنه مدفع مقطور ذاتي الحركة بالقرب من الموقع الأمامي ٦٠ ألف، الذي أخلته الأمم المتحدة والواقع بالقرب من المدخل الجنوبي إلى الساتر الترابي الذي شيدته جماعات مسلحة عام ٢٠١٦ داخل المنطقة الفاصلة. ويسهِّل هذا الجدار الترابي حركة الجماعات المسلحة بين الحميدية الجديدة وجباتا الخشب في المنطقة الفاصلة.

١٣ - وفي الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، التي لا يزال الجزء الأكبر منها تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما فيها تلك المدرجة على قائمة مجلس الأمن كجماعات إرهابية، استمر القتال بين الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش خالد بن الوليد من جهة، والجيش السوري الحر وهيئة تحرير الشام من جهة أخرى. ووفقاً لمصادر علنية، استمر القتال بشكل متقطع حول منطقة تسيل في منطقة الحد من الأسلحة. وسمع أفراد الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ ومركز المراقبة ٥٤، بين الفينة والأخرى، انفجارات مدوّية وطلقات نارية من رشاشات ثقيلة من ناحية منطقة تسيل.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة وجود أفراد مجهولي الهوية في مركز المراقبة ٧١ التابع للأمم المتحدة، كان عددهم يتراوح بين شخصين وستة أفراد في الموقع. وفي بعض الأحيان، لاحظت القوة وجود أعمال بناء تجري بالقرب من مركز المراقبة ٧١ وعدد من المواقع الأخرى المجاورة في ما بدا أنها مواقع دفاعية. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شوهد ما لا يقل عن عشرة أشخاص مجهولي الهوية وهم يقومون بأشغال بناء على بعد ٥ كيلومترات شمال شرق مركز المراقبة ٧٣. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان ١٥ فرداً، مجهَّزين بجرافة، يقومون بأشغال بناء بالقرب من مركز المراقبة ٧١. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لاحظت القوة وجود جرافتين تستخدمان لتحصين مواقع واقية إلى الشرق من مركز القوة ١٠ الذي أُخلي مؤقتاً.

١٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، احتفظت القوات المسلحة العربية السورية بمواقعها في المنطقة الفاصلة، ولا سيما في ناحية البعث وخان أرنبة، وكذلك على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق.

١٦ - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا ما يقرب من ٩٠ تقريراً عن وجود أسلحة مدفعية من عيار ١٥٥ ملمتراً، وكذلك منظومات القبة الحديدية وحاملات صواريخ المنطقة الواقعة ضمن مسافة ٢٥ كيلومتراً من منطقة الحد من الأسلحة، وتُعتبر كلها معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة وفقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات.

١٧ - وقد احتجت القوة على جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات التي لاحظتها من الطرفين، بما في ذلك عبور خط وقف إطلاق النار من جانب المدنيين من الجانب برافو، ووجود معدات غير مأذون بها وأفراد مسلحين في المنطقة الفاصلة، وكذلك إطلاق النار داخل المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف اطلاق النار.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة أماكن عدة نُصبت فيها ٥٥٠ خيمة ومنشآت أخرى يبدو أنها أقيمت للنازحين في المنطقة الفاصلة وجوارها. ولم يمكن التثبُّت من عدد الأشخاص الموجودين في المخيمات، الذي بدا أنه غير مستقر. وبسبب إغلاق معبر القنيطرة الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن القوة لا تزال غير قادرة على أن تيسِّر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمليات العبور لأغراض إنسانية، بما في ذلك عبور الطلاب، بين الجانبين.

١٩ - ولا تزال القوة، منذ انتقالها مؤقتاً من عدد من المواقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي انتظار عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة، تحتفظ بالقدرة على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار من مواقعها في جبل الشيخ ومعسكر نبع الفوار والموقع ٨٠، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ على الجانب ألفا، وإن كانت هذه القدرة على الرؤية محدودة. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق المراقبين في الجولان الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي لقوة مراقبة فض الاشتباك، والذين يحتفظون بخمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على طول الخط ألفا، وكذلك بأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على جبل الشيخ. وظلت أنشطة فريق مراقبي الجولان تركِّز على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة. وسيتم تعليق وجود مراقبي الجولان في مراكز المراقبة على جبل الشيخ مؤقتاً في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مع بداية فصل الشتاء، وسيُستأنف في فصل الربيع.

٢٠ - ومن خلال فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وصاحب أفرقةَ التفتيش ضباطُ اتصال من الجانب ألفا. أما عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو فقد ظلت معلَّقة بسبب الوضع الأمني.

٢١ - واستمر التحاور بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي في مسعى لمعالجة القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة والحد من التأخيرات والصعوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في العبور عبر السياج التقني إلى مراكز المراقبة والمواقع. وواصل رئيس البعثة وقائد القوة تذكير الطرفين بالتزامهما بالتقيد الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام المنصوص عليها بموجب ولايتها.

٢٢ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة من أجل معرفة ما إذا كانت الظروف على الأرض تسمح بالعودة إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. وفي هذا الصدد، قامت القوة بزيارات تقييم ورصدت باستمرار الحالة الأمنية السائدة في المنطقة الفاصلة، ولا سيما بالقرب من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة ٥٢ و ٥٦ و ٧١ و ٧٢، والمواقع ١٠ و ١٦ و ٣٢.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت القوة تقدماً نحو العودة المحدودة إلى العمليات على الجانب برافو، تمشياً مع الخطة المرحلية التي اعتمدتها القوة. وعقب الانتهاء من المرحلة ١ من الخطة من خلال إعادة وجود القوة في معسكر نبع الفوار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، واصلت القوة تطوير البنية التحتية في معسكر نبع الفوار وتحسين ظروف المعيشة في المعسكر بصورة مطردة. ومارست باستمرار إجراءات الأمن والدفاع في المعسكر، وأُدمجت جميع العناصر التي تم نشرها في عنصر متماسك وفعال له آليات قيادة وتحكم واضحة.

٢٤ - وفي أعقاب نشر سرية المشاة الآلية النيبالية التابعة للقوة في معسكر نبع الفوار في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قامت القوة بتفعيل المرحلة الثانية من الخطة للعودة إلى المواقع التي أخلتها في المنطقة الفاصلة. وتشمل المرحلة الثانية، على مدى فترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر، استئناف تسيير دوريات محدودة في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وتماشياً مع هذه الخطة، بدأت سرية المشاة الآلية في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ تسيير دوريات محمية محدودة من معسكر نبع الفوار إلى جبا وخان أرنبة وجبل الشيخ ويعفور. وأُوقفت الدوريات المحدودة في ١٠ شباط/فبراير بسبب الحالة الأمنية واستؤنفت في ١٤ شباط/فبراير. واعتُمد نهج شامل ومدروس وحذر لدوريات القوة المحدودة. ونفذت القوة مجموعة من التدابير الوقائية للتخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد الذين يقومون بالدوريات المحدودة.

٢٥ - وتشمل المرحلة الثانية من خطة القوة أيضاً تجديد المرافق والبنية التحتية الأمنية لمراكز مراقبة بعينها في المنطقة الفاصلة، وذلك بغية إعادة شغل مراكز المراقبة ٥٦ و ٧١ و ٧٢ في المرحلة ٣ من العودة التدريجية إلى القيام بالعمليات على الجانب برافو، إن سمحت الظروف بذلك. وسيبدأ مركز العمليات المشترك التابع للقوة أيضاً انتقاله إلى معسكر نبع الفوار خلال المرحلة الثانية. ومن المقرر أن تتم، خلال المرحلة ٣، عودة قيادة القوة من يعفور بدمشق وعودة السرية الاحتياطية للقوة من معسكر عين زيوان إلى معسكر نبع الفوار. ولن يُنشر فريق مراقبي الجولان في مراكز المراقبة بصفة دائمة إلى أن تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتُتاح أماكن إقامة ملائمة وتدابير مناسبة لحماية القوة.

٢٦ - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٩٤ (٢٠١٧) والمفهوم العملياتي للقوة، واصلت القوة جهودها لإعمال التكنولوجيا المناسبة لضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتها. فقد أُرسلت مقطورة مراقبة موجودة على الجانب ألفا إلى معسكر عين زيوان والموقع ٢٢، وأخرى إلى معسكر نبع الفوار. ومن المتوقع إرسال مقطورات مراقبة إضافية في مراكز أخرى للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة إسرائيل بشأن منظومة ”الاستشعار والإنذار“ التي أُطْلعت الطرفين على مواصفاتها التقنية في تموز/يوليه ٢٠١٧. ولم ترد بعد ردود الطرفين. وسيستمر إطلاع مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، على مستجدات التقدم المحرز والمصاعب المصادفة في هذا الصدد.

٢٧ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ وفي معسكر نبع الفوار من دمشق. وكانت قوافل القوة تنتقل بين دمشق ومواقع الأمم المتحدة كل يوم تقريباً، مستخدمةً طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق السلام السريع تحت حراسة أمنية تابعة للقوة، يرافقها ضابط اتصال من مكتب المندوب العربي السوري الرفيع المستوى. وترصد القوة باستمرار الوضع السائد وتتخذ التدابير الاحترازية اللازمة عند التخطيط لقوافلها وتسييرها على طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق السلام السريع. وواصلت القوة وضع خططها للطوارئ وتحديثها تحسباً لتعزيز مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها أو إخلائها على الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق. وأجرت القوة، من خلال السرية الاحتياطية التابعة لها، محاكاة عملية وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ المتوقعة. وتواصَل تنفيذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر، شملت تدابير حماية القوة التي أوصي باتخاذها في دراسة القدرات العسكرية لقوة الأمم المتحدة، في مراكز المراقبة وفي المواقع وفي قاعدتي العمليات في معسكر عين زيوان ومعسكر نبع الفوار.

٢٨ - وتابعت القوة عن كثب التطورات المتصلة بمنطقة تخفيف التوتر في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية، التي أُنشئت وفقاً لاتفاق تم التوصل إليه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧ بين الأردن والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً للتداخل الجزئي بين منطقة تخفيف التوتر ومنطقة عمليات القوة، ظلت القوة على اتصال مع جميع المحاورين المعنيين وذلك التماساً للوضوح في ما يتعلق بالترتيبات المتوخاة بموجب الاتفاق ولآثارها المحتملة على القوة. ويكتسي استمرار هذه الاتصالات أهمية خاصة في تيسير تنفيذ ولاية القوة، وفي ضمان حرية تنقل القوة وكذلك سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

٢٩ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت القوة تتكون من ٩٨٢ فرداً، منهم ٤٢ امرأة. والجنود المنتشرون حالياً هم من أيرلندا (١٣٥) وبوتان (٣) وتشيكيا (٣) وغانا (٢) وفنلندا (٢) وفيجي (٢٩٩) ونيبال (٣٣٧) والهند (١٩٩) وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٧٠ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/فريق المراقبين في الجولان، من بينهم ٨ نساء، المساعدة إلى القوة في سبيل الاضطلاع بمهامها.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٠ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٩٤ (٢٠١٧) بالطرفين المعنيين أن ينفِّذا فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرَّر تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وطلب من الأمين العام أن يقدِّم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن تطورات الوضع وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ويتناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/72/333)، المقدَّم عملا بقراري الجمعية العامة ٧١/٢٤ المتعلق بالجولان السوري و ٧١/٢٥ المتعلق بالقدس، البحثَ عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣١ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجرِ أي مفاوضات بين الطرفين. ويحدُّ النزاع الدائر في سورية بقدر أكبر من فرص استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حلٍّ سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد.

رابعا - ملاحظات

٣٢ - إنني أشعر بقلق بالغ إزاء تصعيد التوتر بين طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات، كما تبيَّن من الأحداث التي وقعت يوم ١٠ شباط/فبراير. كما ألاحظ بقلق استمرار الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو وحوادث إطلاق الصواريخ والقذائف من الجانب ألفا والصواريخ من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. إن هذه التطورات تعرِّض اتفاق فض الاشتباك بين القوات للخطر. لذا أحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وأشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود الرامية إلى توعية الطرفين والجهات الإقليمية المعنية بمخاطر التصعيد، وبضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي ظل سارياً لمدة طويلة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٣ - ومما يكتسي دائماً أهمية حاسمة أن يحافظ الطرفان على تعاونهما مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، في المقام الأول، منعاً لأي تصعيد للحالة عبر خط وقف إطلاق النار. وستواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لكفالة صمود وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٤ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء الوضع الأمني السائد في الجمهورية العربية السورية، وأثره على السوريين وتداعياته على الاستقرار في المنطقة عموماً. كما أن استمرار وجود القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة على الجانب برافو واســـتمرار القتال بينها، ومن بينها الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات مثل جبهة فتح الشام والجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مثل جيش خالد بن الوليد، في منطقة عمليات القوة، يشــكّل خطراً يتهدَّد وقف إطلاق النار المبرم بين إســرائيل والجمهورية العربية الســورية منذ فترة طويلة، ولا يزال يؤثر بشكل كبير في تنفيذ ولاية القوة وفي منطقة عمليات القوة.

٣٥ - وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وإنني أحث جميع الأطراف في النــزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، وإزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإخلائها من جميع الأفراد المسلحين.

٣٦ - ومن شــأن التفاعل أو ما قد يظهر على أنه تفاعلٌ بين جيش الدفاع الإســرائيلي وأفراد مجهولي الهوية من الجانب برافو أن يؤدي إلى وقوع اشتباكات بين العناصـر المسـلحة والقوات المسـلحة السـورية. وأكرر ندائي إلى كل من طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات في ما يتعلق بشرط الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. إذ أن كل الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كانت الجهة التي تقوم بها، تشكِّل خطراً على وقف إطلاق النار وعلى الســكان المدنيين المحليين، وكذلك على أفراد الأمم المتحدة الموجودين على الأرض. وأهيب بجميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

٣٧ - وينبغي لجيش الـدفـاع الإســـرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النيران عبر خط وقف إطلاق النـار. فمن شـــأن إطلاق جيش الدفاع الإســـرائيلي النار عبر خط وقف إطلاق النار أن يصـــعِّد التوترات بين الجانبين. ومن دواعي القلق أيضـاً الوجود المسـتمر لأسـلحة ومعدات غير مأذون بهما في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا.

٣٨ - وبينما تواصـــل القوة تعزيز وجودها في معســـكر نبع الفوار وتواصـــل جهودها الرامية إلى تكثيف عملياتها في المنطقة الفاصـــلة، لا يزال ضـــمان ســـلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في غاية الأهمية. وتظل الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العســكريون معقدة ومحفوفة بالصـعاب وتسـتلزم التحلي باليقظة باسـتمرار واتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر. لذا أجدِّد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السـورية لتحمُّل مسـؤوليتها الأسـاسـية عن سـلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الجانب برافو. وأجدِّد أيضـاً دعوتي إلى البلدان النافذة لتوجيه رســـالة قوية وعاجلة إلى الجماعات المســـلحة في منطقة عمليات القوة تذكِّرهم بضرورة وقف أي أعمال تشكل انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك الأعمال التي تعرِّض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر، وتمكين القوة من الاضطلاع بولايتها في أمن وسلام.

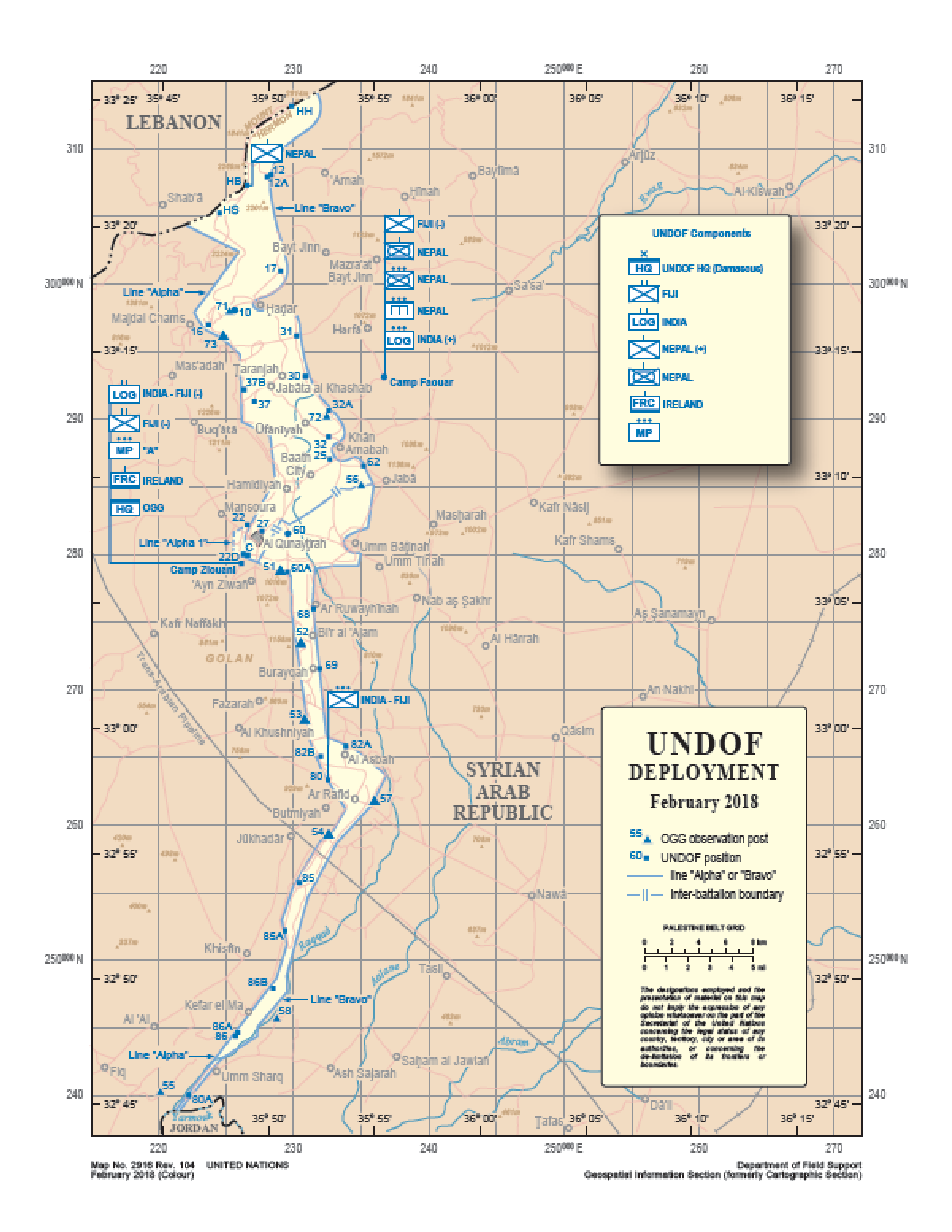
٣٩ - وأعلنت إســـرائيل والجمهورية العربية الســـورية عن اســـتمرار التزامهما باتفاق فض الاشـــتباك بين القوات ودعم وجود القوة بالدعوة للعودة إلى المواقع التي أُخليت في المنطقة الفاصـــلة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصـــلة تمثل أولوية بالنســـبة للبعثة، إذا سمحت الظروف بذلك. وقد زار القوةَ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ الســـلام، جان - بيير لاكروا، واجتمع أيضـــاً بمســـؤولين إســـرائيليين وســوريين في نهاية شــباط/فبراير ٢٠١٨، وتناولوا مواضــيع من بينها تنفيذ الولاية والعودة التدريجية الجارية للبعثة إلى الجانب برافو.

٤٠ - وإنني أعوِّل على استمرار الطرفين في التعاون لكي يساعدا البعثة على المضي في تنفيذ خططها للعودة تدريجياً إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان قدرتها على تنفيذ ولايتها. ومن باب الأولوية، لا يزال من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للقوة أن تحصل على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها للمنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار ولتحسين حماية القوة. وفي هذا الصدد، فإن الدعم والتعاون من جانب كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية أمرٌ لا بد منه.

٤١ - ولا يقلُّ عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بحرِّية العمل وفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وما دام هناك وجود عسكري في المنطقة الفاصلة ولا تزال الجماعات المسلحة و/أو القوات المسلحة السورية موجودة في هذه المنطقة، فإن القوة لن تنفِّذ ولايتها إلا بقدر محدود. ومن الأمور الأساسية أن يقوم طرفا اتفاق فض الاشتباك بين القوات بمعالجة هذه المسألة، وكذلك في الإطار الأوسع للعملية السياسية السورية. وعلاوة على ذلك، فإنه من شأنه إعادة فتح معبر القنيطرة الاعتيادي أن يدعم قدرة القوة على تنفيذ ولايتها. ومن الضروري أيضاً أن تظلَّ تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤٢ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات والتزامها إزاء القوة عاملا رئيسياً في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعوِّل على دعم البلدان المساهمة بقوات في وقت تتقدم فيه القوةُ في تنفيذ خطتها المعتمدة من أجل زيادة العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفنلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا لما تقدِّمه من مساهمات وما تبديه من التزام وعزم وروح مهنية كاملة. وأنا شاكر أيضاً للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٤٣ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للواء فرانسيس فيب - سانزيري، رئيس البعثة وقائد القوة، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته في القوة وللمراقبين العسكريين ضمن فريق مراقبي الجولان، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف عصيبة للغاية.



UNDOF DEPLOYMENT
February 2018
LEBANON
SYRIAN ARAB REPUBLIC
JORDAN
GOLAN
UNDOF Components
HQ UNDOF HQ (Damascus)
FIJI
LOG INDIA
NEPAL (+)
NEPAL
FRC IRELAND
MP
55 OGG observation post
60 UNDOF position
line "Alpha" or "Bravo"
Inter-battalion boundary
PALESTINE BELT GRID
Line "Alpha"
Line "Bravo"
Line "Alpha 1"
Camp Faouar
Camp Ziouani
Al Qunaytirah
Majdal Chams
Trans-Arabian Pipeline
Map No. 2916 Rev. 104 UNITED NATIONS
February 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)